الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والإقتصاد
قسم المحاسبة

دور مؤسسات التعليم العالي في الحد من الفساد الإداري و المالي
- قراءة تحليلية -

بحث من إعداد

د. سلمى منصور سعد (مدرس)

د. إبتهاج إسماعيل يعقوب (مدرس)

دور مؤسسات التعليم العالي في الحد من الفساد الإداري و المالي
– قراءة تحليلية –

أ.م.د. سلمى منصور سعد م.د. إبتهاج إسماعيل يعقوب

الملخص :

يعدُّ الفساد فايروس العصر بتصنيفاته وأشكاله كافة ، وانتشر بشكلٍ كبير في مؤسسات الدولة والمجتمع العراقي ونجم عنه هدر كبير في الموارد .

و يعدُّ العراق من الدول الأكثر فساداً في العالم بحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية . ومهما تعددت أسباب الفساد وأشكاله ، يمكن القول أن التراجع في منظومة القيم والأخلاق المهنية هي السبب الرئيس .

إن مؤسسات التعليم العالي بوصفها الرافد الرئيس لسوق العمل بالكوادر المؤهلة (الخريجين) ، تواجه تحديات كبيرة في التصدي للفساد داخل وخارج تلك المؤسسات ، وذلك من خلال عدة محاور منها إعادة النظر بالمناهج وتضمينها أخلاقيات المهنة وبرامج لمكافحة الفساد ، فضلاً عن التدريسيين المؤهلين ، والإجراءات الداخلية للمؤسسة التعليمية ، وتفعيل دور المؤسسة التعليمية في خدمة المجتمع في مجال مكافحة الفساد .

"The Role of higher Education Institutes in restricting Administrative and Financial Corruption: An Analytic Reading"

Abstract:

Corruption, in all its categories and forms, is regarded as the nowadays virus which has greatly spread in most institutes and society, a matter that cause a great waste of resources.

According to the reports of international transparency Institute, Iraq is regarded as one of the greatest countries in corruption.

Regardless of the reasons and forms of corruption, the retreat in work – values and ethics are the main reasons behind that.

Being the main source of providing qualified staff "educators" for the working market, the high education institutes face great challenges in standing against corruption inside and outside them.

They can face it through various aspects such as re-evaluating and re-building curricula and supporting them with job-ethics and programs for fighting against corruption, Preparing qualified teachers, The internal systems of education institute and strengthening the latter's role in serving the society as far as fighting against corruption is concerned.

المقدمة :

يعد الفساد (Corruption) اليوم المرض العضال الذي أصاب كيان الدولة والمجتمع في العراق ، وأخذ ينخر في أساساتها ، وانتشر كما النار في الهشيم ، وأصبح يهدد البلد برمته ويهدر ثرواته المالية ، والغذائية ، والنفطية ، والسياحية ، والآثار الحضارية .....الخ ، وينذر بشل لمفاصل الدولة .

لقد كشفت تقارير وتقويمات منظمة الشفافية الدولية للسنوات (٢٠٠٦ , ٢٠٠٧ , ٢٠٠٨) أن العراق من الدول الأكثر فساداً في العالم . إذ جاء تصنيفه بالمرتبة (١٧٨) من أصل (١٨٠) دولة في تقريرها (مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨)[١] . فالفساد الإداري والمالي ليس بالظاهرة المحلية أو الإقليمية بل امتد ليشمل الصعيد الدولي أيضاً . ويمكن إذن أن نطلق عليه (الفساد الإداري والمالي المعولم) ، والذي تعددت أسبابه وأشكاله ، ويمكن القول أن التراجع في منظومة القيم والأخلاق المهنية والمبادئ ....الخ هي السبب الرئيس ، وخير دلي ل على ذلك سلسلة الفضائح المالية الأخيرة التي اجتاحت السوق الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر – فضيحة شركة [Enron] للطاقة ، وشركة [Andrson] لتدقيق الحسابات ، واختلاسات شركة [World Com] للإتصالات ، وامتدت آثار إنهيار الشركات العملاقة على الإقتصاد العالمي وبشكل سلبي .

وعند النظر الى هذه الإنهيارات من زاوية محاسبية مهنية متخصصة ، وجدت الدراسات أن أغلب هذه الإنهيارات المالية وهذا الفساد لم يكن يتعلق بوجود قصور بالمعايير المحاسبية والتدقيقية بل بق‌صور في تطبيق تلك المعايير ناجم عن تدني أخلاقيات بعض المحاسبين ومراقبي الحسابات .

إن مهنة المحاسبة تعد الركيزة الأساس لإقتصاد أية دولة ، ولحمايته من الأزمات لابد أن يكون القائمين على هذه المهنة من مهتمين بإعداد المعايير المحاسبية أو مهنيين من محاسبين ومراقبي حسابات يمتلكون صفات خلقية ومتحلين بالأخلاق المهنية ومتفقهين بمتطلبات المهنة ، ويتحقق ذلك في جزء كبير منه بوساطة مؤسسات التعليم العالي ب وصفها المحرك الرئيس للمجتمعات من خلال رفدها لسوق العمل بالكوادر المؤهلة (الخريجين) ، حيث توجهت العديد من الجامعات في أمريكا وأوروبا الى إعادة النظر بالمناهج الدراسية من خلال التركيز على الأخلاقيات في الدراسات الأولية والعليا ، والإهتمام بمواد دراسية متخصصة بالموضوع كالرقابة والتدقيق ، وعقد مؤتمرات وندوات بهذا الشأن ، ....الخ لأن الطلبة هم اللبنة الأساسية لمحاسبي ومدققي المستقبل .

---

(١) منظمة الشفافية الدولية – مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ .
Corruption perceptions index – CPI 2008 .

وفي عراق الأنبياء والمرسلين والأولياء ، عراق الحضارات ، بلد بُني على الأخلاق والفضائل استمدها من القرآن الكريم " وإنك لعلى خلقٍ عظيم "[1] ، هناك الكثيرون ممن لديهم الإحساس العالي بالإنتماء الى الوطن والنزاهة ، يبذلون جهوداً حثيثة أفراداً ومؤسسات للحد من الفساد الإداري والمالي هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا ، بمحاور عدة من خلال عقد المؤتمرات ، ونشر الوعي الأخلاقي ، ودور المؤسسات الرقابية المتعددة (لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي ، وهيئة النزاهة العامة ، وديوان الرقابة المالية ، ومكاتب المفتشين العموميين) ، فضلاً عن الدور الكبير الذي تسهم به مؤسسات التعليم العالي في هذا المجال وعبر برامجها التعليمية بعناصرها كافة سواءً من خلال تبني مناهج دراسية تركز على أخلاقيات المهنة وتفعيل دور الرقابة والتدقيق ، أم إعتماد المعايير الأخلاقية عند تعيين التدريسيين والكوادر الإدارية ، أو تعزيز فاعلية أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي في الكشف عن حالات الفساد داخل تلك المؤسسات ، فضلاً عن عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة ، وتفعيل التعاون بين الجامعات ومؤسسات الدولة الأخرى والجهات الرقابية في أعلاه بوضع واقتراح الآليات المناسبة لمكافحة هذه الظاهرة .

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً – مشكلة البحث :

يعدُّ الفساد الإداري والمالي مشكلة العصر ، بل يكاد أن يكون سمة العصر ، له آثار سلبية جمة على الإقتصاديات المحلية ، والإقليمية والعالمية ، وأفرزت الدراسات والبحوث التي تناولت الأزمة المالية العالمية ، والنتائج المستمدة من أحد أكبر الإقتصاديات في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) . أن مسببات الأزمة هي (أزمة أخلاقيات المهنة) ، أي هي تدني الأخلاقيات المهنية للقائمين على مهنة المحاسبة من واضعي معايير أو محاسبين أو مراقبي حسابات .

وفي العراق البلد الذي عانى من حروب متتالية وحصار إقتصادي وتحديات خارجية وتغيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية إنعكست جميعها سلباً على الثوابت الأخلاقية للمجتمع العراقي ، وكانت سبباً في انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

ومؤسسات التعليم العالي كباقي مؤسسات الدولة تواجه تحديات في التصدي لهذه الظاهرة بأن تعيد حساباتها وإعادة النظر بمناهجها التعليمية وتضمينها لبرامج الأخلاقيات ونشر الوعي بسلوكيات وأخلاقيات المهنة وتطوير المواد الدراسية كالرقابة والتدقيق ، .....وغيرها ، والتي لايعطى لها القدر الكافي من الإهتمام خلال مدة إعداد المحاسبين والمدققين في مرحلتي (البكالوريوس والدراسات العليا) في الوقت الحالي .

---

(١) سورة القلم ، آية (٤) .

ثانياً – أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية المحاسبة كمهنة استمرت عبر العصور متكيفة ومتواصلة ومتأقلمة ومستجيبة للتغيرات التي طرأت على البيئة ، واكتسبت ثقة الأطراف المستفيدة المتعاملة معها ، نظراً لكونها مهنة أخلاق ، تَحُول من دون حدوث الفساد الإداري والمالي ، والحد منه كظاهرة إنتشرت في كيانات المؤسسات العراقية .

إن مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والمعاهد) بوصفها الرافد الرئيس لسوق العمل من الخريجين المؤهلين لتلبية متطلبات المهنة تسهم بدور أساس في الكشف عن حالات الفساد والحد منه من خلال إعادة النظر بالمناهج والبرامج التعليمية وتضمينها لبرامج تركز على نشر الوعي بسلوكيات وأخلاقيات المهنة .

ثالثاً – أهداف البحث :

يهدف البحث الى الآتي :

١ -التعريف بماهية الفساد الإداري والمالي والذي أضحى سمة من سمات اقتصاديات اليوم ، وليس مجرد ظاهرة تزول بعد مدة وجيزة من الزمن .

٢ -التعريف بمخاطر الفساد الإداري والمالي والتعرض لبعض الأزمات المالية المصاحبة له والتي ظهرت آثارها وبشكل جلي على إقتصاديات دول عدة .

٣ -التعرف على واقع برامج التعليم المحاسبي الجامعي الحالية ، ومدى الحاجة الى إعادة النظر بتلك البرامج وإدخال برامج تربوية تركز على أخلاقيات المهنة ، وتطوير المواد الدراسية بالإستحداث والتحديث .

٤ -تقديم بعض المقترحات لتفعيل دور المؤسسات التعليمية للحد من الفساد الإداري والمالي.

رابعاً – فرضية البحث :

يستند البحث الى فرضية أساسية مفادها : (تؤدي مؤسسات التعليم العالي دوراً بارزاً من خلال برامجها التعليمية في الحد من الفساد الإداري والمالي) .

خامساً – حدود البحث :

تقتصر حدود البحث على بيان دور المؤسسات التعليمية في الحد من الفساد الإداري والمالي من خلال التركيز على برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية دون الإختصاصات الأخرى بسبب محدودية صفحات البحث .

سادساً – محتويات البحث :

المبحث الأول : منهجية البحث .

المبحث الثاني : الفساد – مدخل تعريفي .

أولاً – مفهوم الفساد .

ثانياً – أشكال الفساد وأسبابه .

المبحث الثالث : دور مؤسسات التعليم العالي في الحد من الفساد الإداري والمالي .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات .

قائمة المصادر .

المبحث الثاني

الفساد – مدخل تعريفي

أولاً – مفهوم الفساد :

تنوعت الأدبيات والبحوث والمصادر التي تناولت (الفساد) مفهوماً ، وقدمت مجموعة كبيرة من التعريفلت له من خلال رؤى وزوايا وأشكال ومسميات مختلفة . ويمكن إيجازها بالشكل (١) .

شكل (١)

الفساد مفهوماً

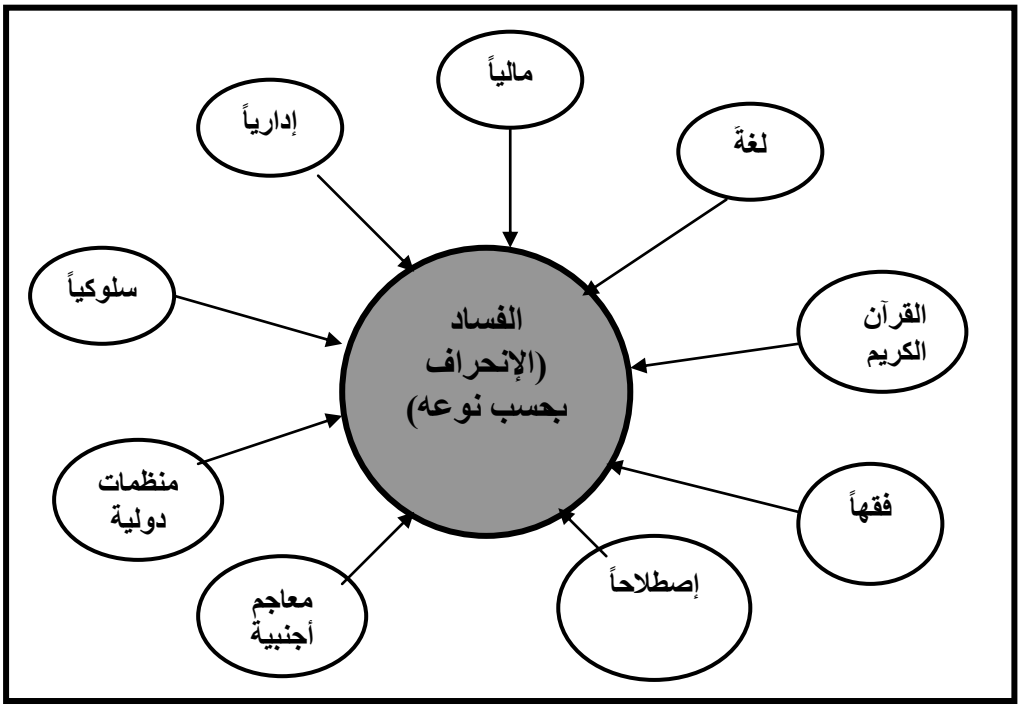

المصدر : إعداد الباحثتين .

ويبدو من الشكل (١) أنَّ الفساد **لغةً** : هو مصدر الفعل الثلاثي (فَسَدَ) ضد (صَلُحَ) والفساد لغة البطلان ، فيقال فسدَ الشيء أي بَطَلَ و اضمَحَلَّ ، والمفسدة خلاف المصلحة ، وفسد الرجل جاوز الصواب والحكمة .

وفي **القرآن الكريم** هناك تشديد واضح على تحريم الفساد على نحو كلي ، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة كما في قوله تعالى :
" إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزيٌ في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم" (سورة المائدة : آية ٣٣) .

ويرى الفقهاء كلمة الفساد **فقهاً** : هو عدم الإلتزام بالضوابط الشرعية المعتمدة في الإسلام وهو مخالفة الفعل الشرعي ، وهو مرادف للبطلان ، وأ عم من الظلم (غناوي ، ٢٠٠٧ :٦٢) ، والفساد **اصطلاحاً** : هو حالات انتهاك مبدأ النزاهة ، وقد ورد في **المعاجم الأجنبية** الفساد (Corruption) هو انحراف أو تدمير ا لنزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة أو المحاباة ، وهو لفظ شامل للنواحي السلبية في الحياة كافة وعندما يرتبط بسلطة فيعني تلفها ، وفي الإنسان يعني انعدام الضمير وضعف الوازع الديني عند الشخص بما يجعل نفسه بيئة صالحة للفساد (Oxford, 2006 :344) . وقدمت بعض **المنظمات الدولية** وبخاصةً الهيئات التي تحمل صفة إقتصادية وسياسية كالبنك الدولي تعريفاً للفساد على أنه : إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، فالفساد عادةً ما يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يتم عادةً عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للإفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين ، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية . أو يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرةً (الفضيل ، ٢٠٠٤ : ٨٠) ، كما عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه سلوك غير منطقي يحدث عندما يحاول شخص وضع مصالحه الخاصة أياً كان موقعه فوق المصلحة العامة أو فوق القيم التي تعهد بخدمتها ، ويتخذ أشكالاً متعددة تتراوح ما بين الأمور التافهة والأع مال الكبيرة كسوء استعمال السياسات العامة كما ينطوي على التهديد والوعيد والإبتزاز ، وقد يجري داخل المؤسسة في القطاعين العام أو الخاص أو خارجهما (منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠٠٣ : ٣) .

و**سلوكياً** أيضاً هو انعدام القيم الأخلاقية ، وغياب الأسس والقواعد التي تحكم السلوك سوى ضابط واحد هو تحقيق الربح والمصلحة الأنانية والفائدة لشخص أو فئة من الناس بغض النظر عن النتائج التي تترتب على الآخرين ومصالحهم (عبود ، ٢٠٠٨ : ١٧) .

وأشير إليه **إدارياً** بأنه " الإستخدام السيء للسلطة التي أؤتمن عليها موظف ، سواء أكان يعمل في مؤسسة عامة أم خاصة لضعف أو خلل في نظامه القيمي ، بهدف تحقيق منافع غير مشروعة تعود عليه بذاته أو له ، ولطرف أو أطراف أخرى ، الذين قد يكونوا أفراداً عاديين أو

إعتباريين عبر لقاء مباشر أو عبر وسيط ثالث لي تحقق من كل ذلك ضررمقصود بالجهة التي خولت ذلك الموظف تلك السلطة سواء أكانت الدولة أم أصحاب العمل "(الطائي ،٢٠٠٥ :٦٣).

و**مالياً** يرادف مصطلح الفساد مصطلح الإحتيال في حقل المحاسبة والتدقيق ويدرج التلاعب والإختلاس تحت بنوده ، ويعرف على أنه التحريف المتعمد للقوائم المالية وبحسب نشرة معايير التدقيق الصادرة عن مجلس المحاسبين القانونيين ١٩٨٨ " قد يحتوي الإحتيال على تزوير أو تغيير السجلات والوثائق ، وسوء توزيع الأصول وسوء تطبيق السياسات المحاسبية " (عبود ، ٢٠٠٨ : ٤٣) .

مما سبق ذكره من التعريفات يمكن الخروج بلستنتاج مفاده أنه من الصعوبة بمكان وضع مفهوم الفساد بإطار واحد للأسباب الآتية :

١ -هناك مداخل متعددة للتع ريفات وهذه المداخل تنشأ من الأنشطة المختلفة للحياة بحكم كون الفساد يرتبط ارتباطاً مباشراً بهذه الأنشطة .

٢ -الشيء المقبول عموماً ولايدع مجالاً للجدل هو أن الفساد هو إنحراف عن المعايير الموضوعة لسلوكٍ ما ، إلا إن إختلاف بيئة العمل والثقافات والقوانين قد تولد حالة من إختلاف التصور لهذا المفهوم .

٣ -تتعدد الأطر والأنواع والأشكال والمسميات التي يتخذها الفساد في الأمم المختلفة .

وتأسيساً على ما تقدم فإن الفساد يمكن أن يُصاغ برؤى مختلفة ومتعددة الجوانب والأبعاد إلا إنه يشترك بمسبب واحد ، حيث يعد الفساد هو الإنحراف عن السلوكيات الحميدة المعروفة أو المغروسة في النفس البشرية والمستمدة من الأخلاق الدينية ، والمهنية ، والأعراف والتقاليد ، ....الخ . وتتنوع أشكاله من رشوة ، وتزوير ، وإختلاس، وسوء تطبيق الممارسات والسياسات المحاسبية ، والغش ، وغياب الشفافية ، ....الخ ، مما يقودنا الى استعراض أشكال الفساد .

ثانياً – تصنيفات الفساد وأشكاله :

للفساد تصنيفات متعددة تختلف بحسب الهدف من التصنيف ، وتبعاً لذلك تتنوع أشكاله التي تدخل ضمن تصنيف أو أكثر ، والشكل (٢) يوضح ذلك .

يتضح من الشكل (٢) أن للفساد أوجه متعددة وبحسب التصنيف المعتمد :

– إذ يمكن أن يصنف الفساد بحسب الحجم الى (كبير وصغير) ، فالأول هو الذي يتغلغل في المستويات العليا للدولة عبر تورط مسؤولين كبار بعمليات شتى منها تهريب العملة ، وصفقات الأسلحة المشبوهة ، واستيراد مواد غير مطابقة للمواصفات ، ....وغيرها . أما الصغير فهو ذو نطاق محدود تتجلى صوره بمنافع فردية كالرشوة أو العمولات لتمشية الأعمال ، وكلا النوعين يمكن أن يكون بينهما درجة عالية من التداخل والتشابك (الفضيل ،٢٠٠٤ :٨٠) .

- كما يظهر الفساد في مختلف القطاعات (العام ، والخاص ، والمختلط) ويعد الأول هو الأخطر على التنمية الإقتصادية للبلد ، إذ يمثل عملية استغلال للمنصب والصلاحيات لتحقيق مآرب ذاتية نفعية ، وتتجلى صوره بسرقة واختلاس الأموال العامة للدولة . وقد لعبت الطفرة النفطية للدول العربية وأسلوب الحكم الإشتراكي دوراً مهماً في نشوء هذه الظاهرة (ياسين ، ٢٠٠٦ : ١٩٩) . كما يمتد الفساد ليشمل القطاعين الخاص والمختلط وفي عدة أشكال .

* كما يصنف الفساد حسب مسبباته الى أسباب (إقتصادية ، وسياسية ، وثقافية ، وإجتماعية) فالأولى تظهر نتيجة عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع ، وما تفرزه من بروز فئة واسعة الثراء ، وأخرى محرومة قد تؤدي الى سلوكيات فاسدة في الدولة (الطائي، ٢٠٠٥ :٦٨)، فضلاً عن غياب النظم الخاصة بالحوافز التي تشجع العاملين على بذل المزيد من العطاء ، وعدم تحديد الرواتب على أساس علمي سليم قائم على تحليل وتوصيف الأعمال وعدم العدالة في سياسات الترقية والترفيع وانخفاض الأجور للعاملين (ذوي الدخل المحدود) عوامل كلها تدفع بهم الى ممارسة الفساد . ففي أغلب الأحيان لايدفع للموظفين في البلدان النامية ما يكفي لسد حاجاتهم اليومية مما يجعل قبول الرشوة والتعاطي بها المصدر الأساس لكسب معاشهم (عبد الحسن ، ٢٠٠٧ :٨٠) .

* كما يصنف الفساد الى فساد سياسي ناجم عن ضعف السلطات التشريعية والتنفيذية وخضوعها لضغوط عدة كأن تكون حزبية ، وطائفية ، ...وغيرها . مما ينعكس سلباً على النظام السياسي ويضعف بنيته الديمقراطية ، ويؤدي الى ضياع حقوق المواطنين كافة (أبو دية ، ٢٠٠٤ : ٤) . ويعزو البعض الفساد الى أسباب إجتماعية وثقافية منها (الولاءات العرقية والعشائرية ، المحاباة لصالح الأقرباء والأهل ، والجهل والأمية وما لها من دور فاعل في تكريس واستمرار الشعور بروح البداوة وقيم الغزو والسلب والنهب للمال الخاص والعام بوصفها بطولة ورجولة (كما يراها المفسد) وضعف الإيمان بالقيم الروحية ، والإبتعاد عنها يسبب لكثير من المواطنين (أنفلونزا الضمير) لا بل تشوهه وتضمره (الوردي ، ١٩٦٥ : ٨٩) .

- كما يصنف الفساد بحسب المجال الذي يغطيه الى (فساد إداري ، ومالي ، واجتماعي) والأول يكاد يكون الأكثر إنتشاراً ، ويتعلق بالنشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري والتي تؤدي الى إنحراف ذلك الجهاز ع ن أهدافه لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بأسلوب فردي أم جماعي منظم (عبد الرسول ، ٢٠٠٢ : ٢) .

أما الفساد المالي فيتمثل بالإنحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي والإداري في مؤسسات الدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بالأجهزة الرقابية المختلفة .

* أما الفساد الإجتماعي فيشمل السلوكيات كافة غير الأخلاقية للموظفين في مختلف المستويات الإدارية العليا أو الدنيا والتي تتجسد على شكل فضائح لا أخلاقية لكبار المسؤولين ، وشبكات الرقيق الأبيض ، ....وغيرها .

- أما من حيث التنظيم فقد يكون الفساد فردي اً أو جماعياً منظماً يتمثل بالجماعات المنظمة كما هي الحال لدى مافيات غسيل الأموال ، والمخدرات ، والرقيق الأبيض ، .....وغيرها .
- من حيث الجهة التي تمارس الفساد يمكن أن يتم على نطاق السلطة التشريعية وهو مايطلق عليه (فساد القمة Top Corruption) من خلال سوء استخدام السلطات التشريعية والمال العام لصالح المنفعة الشخصية ، كما يمكن أن يكون مؤسسي كالفساد المنتشر في مؤسسات الدولة بمختلف أشكاله .
- كما يمكن أن يؤثر نظام الحكم في إنتشار الفساد ، ففي أنظمة الحكم الديمقراطية قد يتغلغل الفساد لدى القيادات العليا للحصول على منافع شخصية أو للتأثير في القرارات السياسية وغيرها ، أو تزوير الإنتخابات لصالح فئة دون أخرى . كما إن الأنظمة السياسية في البلدان النامية أو الإنتقالية لها تأثير في إنتشار الفساد نظراً لكون أنظمة الرقابة فيها غالباً ما تكون ضعيفة والظروف مواتية لممارسته .
- هناك تصنيف آخر للفساد بحسب طبيعته وهو الفساد التواط ؤي الذي يحتاج الى ما يسمى الوسيط حيث أن الموظف المختص لايستطيع الحصول على رشوة الا باشتراك أشخاص آخرين معه . أما الفساد الإبتزازي يتمثل بإجبار الآخرين على دفع رشاوى أو أية مزايا أخرى . أما الفساد التوقعي هو الذي يتضمن تقديم الهدايا الى المسؤول صاحب السلطة لتوقع أن هذا السلوك سيؤدي الى منافع شخصية كالحصول على منصب أعلى أو الترقية
- من زاوية قانونية يمكن أن يحدث الفساد خلال صياغة القانون والتعليمات وهذا الفساد منوط بالجهات السياسية بهدف التأثير في القرارات والقوانين لتغليب المصالح الخاصة لها . كما يشمل تطبيق القوانين من خلال التحايل والتلاعب في أثناء تنفيذها .
- من حيث البعد الجغرافي يمكن أن يتخذ الفساد أشكال متعددة منها المحلي وعلى المستوى الفردي أو المؤسسي داخل حدود البلد ، ومنها الإقليمي ليشمل مجموعة من الدول أو على مستوى دولي ، كما هي الحال في مافيات (المتاجرة بالأطفال ، وصفقات الأسلحة ، والمخدرات ، .....وغيرها) .

وأياً كانت التصنيفات المعتمدة ، فإنها تتخذ أشكالاً متعددة للفساد وكل منها قد يندرج ضمن واحد أو أكثر من تلك التصنيفات . والشكل (٣) يوضح أشكال الفساد .

شكل (٣)

أشكال الفساد

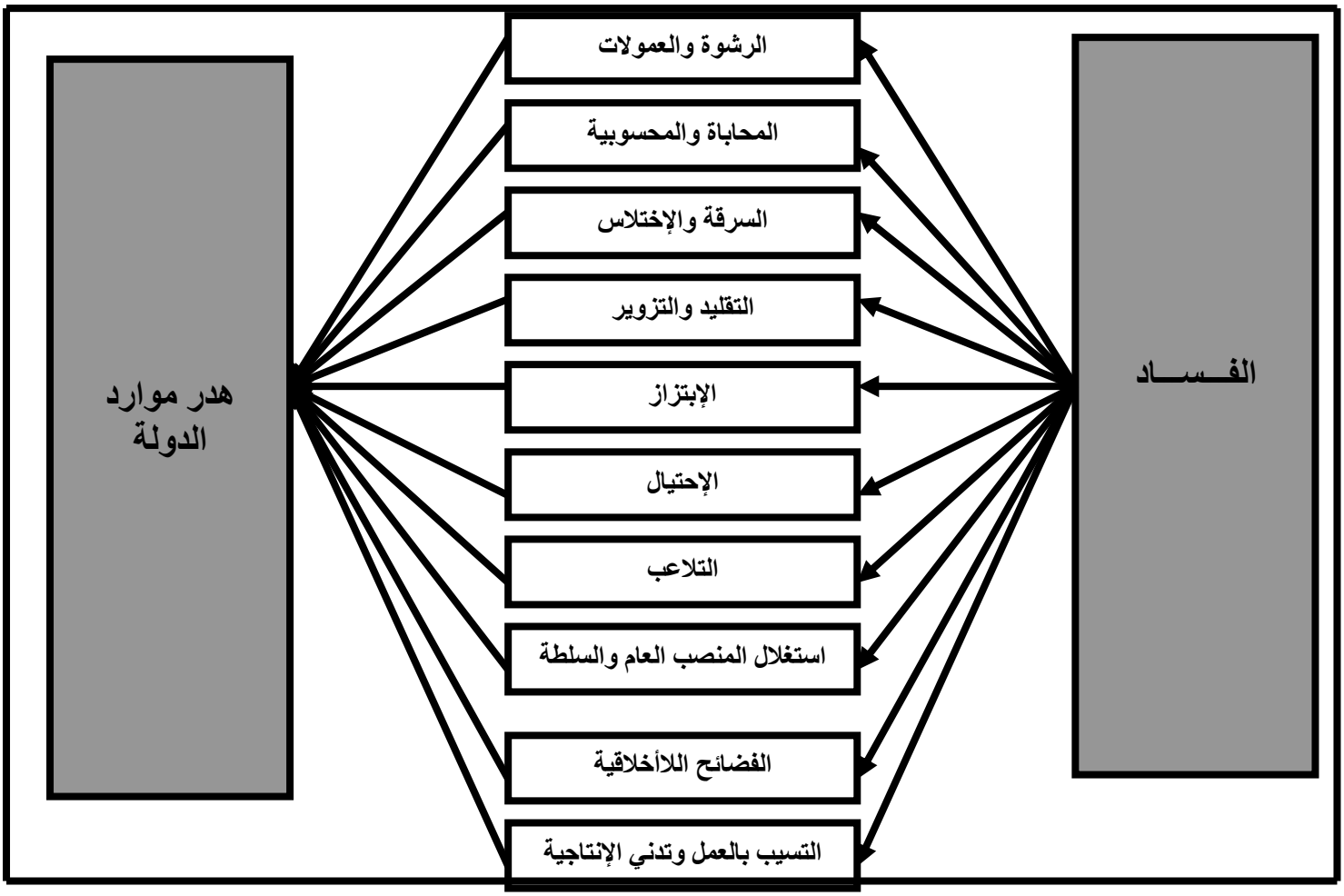

المصدر : إعداد الباحثتين استناداً الى (الشديدي ، ٢٠١٠ : ١٤٦-١٥٢)

وبقدر تعلق الأمر ببحثنا المتواضع سيتم التركيز على بعض أشكال الفساد الإداري والمالي نظراً لمحدودية صفحات البحث .

١ - **الرشوة** : تتمثل بتعاطي الموظف لمبالغ مالية أو هدايا عينية مقابل تغليب مصالح فرد أو جماعة على حساب مصالح الآخرين ، من دون وجه حق .

٢ - **المحاباة والمحسوبية** : المحاباة هي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة ، أما المحسوبية فهي تنفيذ أعمال لصالح فر د أو جهة ينتمي اليها الشخص كحزب أو عائلة أو منطقة من دون أن يكونوا مستحقين لها . وهي منتشرة

في الوطن العربي بشكل كبير ويطلق على هذا الشكل من الفساد بالفساد الرعوي (الشديدي ، ٢٠١٠ :١٤٧) .

٣ -**السرقة والإختلاس** : السرقات هي ممارسات وسلوكيات محرمة ومدانة شرعاً وقانوناً ، وتتخذ أشكالاً متعددة منها : (الشديدي ، ٢٠١٠ : ١٤٨)

أ -سرقة النقد في الصندوق .

ب -سرقة الموجودات الخاصة بالشركة .

ج- سرقة المعلومات من العملاء .

أما الإختلاس فهو عبارة عن سوء إستعمال الأموال المعهودة لشخص معين أو التصرف بها بشكل غير قانوني ، وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات والحسابات المالية . وللإختلاس أوجه متعددة منها على سبيل المثال: (كاظم ، ١٩٩٩ : ٦-٩)

أ -الإختلاس النقدي من خلال :

١ -عدم تثبيت بعض المبيعات في السجلات .

٢ -عدم قطع وصل من أمين الصندوق عندما يقوم المدين بتسديد الدين .

٣ -تحرير شيك مسحوب لنفسه (الموظف) وتحميله على المصروفات من دون التلاعب بالحسابات .

٤ -إدراج أسماء وهمية ضمن أسماء موظفين أو ربما موظفين تركوا الخدمة والإستمرار بصرف رواتبهم ومخصصاتهم (وهذا شائع في الآونة الأخيرة في العراق) .

ب- إختلاس الموجودات مثال ذلك عدم تثبيت الموجودات في السجلات أو إستبدال الجديد بالقديم .

٤- **التزوير** : أي إدخال تغيير على شيء موجود صحيح في الأصل بما يحقق مصلحة للمزور ، وقد يتخذ عدة أشكال :

- تزوير المستندات الثبوتية والشيكات .
- تزوير التواقيع والأختام .
- تحريف البيانات والمبالغ والأسماء والعناوين .

٥- **التلاعب والإحتيال** : يقصد بالتلاعب إخفاء أو تعديل البيانات للحصول على منافع خاصة أو لتضليل طرف آخر للحيلولة من دون حصوله على حقوقه المشروعة ويتخذ أشكال متعددة منها: (كاظم ، ١٩٩٩ : ١١)

- التلاعب بالسجلات والمستندات لإخفاء عجز أو اختلاس أو سوء استعمال موجود .
- التلاعب بالسجلات بقصد التأثير في مدى دلالية التقارير المالية على نتيجة النشاط من ربح أو خسارة .

أما الإحتيال فهو إستخدام الموظف لطرائق إحتيالية توصله الى تسلم أو نقل حيازة مال منقول مملوك للغير لنفسه أو لشخص آخر بهدف تحقيق منافع شخصية .

٦- **إستغلال المنصب العام والسلطة** : يتمثل ذلك بشكل واضح في إستغلال شخصيات متنفذة ذات مناصب عالية لمنصبهم للتصرف بالأملاك العامة بطرائق غير قانونية أو الحصول على بعض الصفقات التجارية ، أو إعفاءات ضريبية وكمركية ، أو منح تراخيص لأشخاص أو شركات بشكل غير قانوني .

٧- **التسيب في العمل وتدني الإنتاجية** : المتمثل بعدم احترام قواعد العمل وعدم التقيد بأوقات الدوام وعدم تأدية المهام المطلوبة وفلقاً لقواعد السلوك المهني .

من العرض السابق يتضح تنوع أشكال الفساد وشموليته ، إذ يمتد ليشمل جهاز الدولة بأسره وعلى إختلاف مؤسساته .

إن شيوع ثقافة الفساد في أي بلد يقوض أركانه ، ويؤدي به الى الإنهيار التام . وإن العراق يعاني من الفساد بأشكاله كافة (زويني ، ٢٠٠٨ : ١٩) . وهذه الحقيقة تجعلنا نقف عندها بتأنٍ باحثين عن حلول جذرية لهذه الظاهرة ، فالفساد تهديد حقيقي يهدم الدعائم الأخلاقية وانتهاك للمبادئ الإنسانية والقيم الحضارية ، وأن المسؤولية تضامنية للتصدي لها من خلال مشاركة مختلف الجهات مشاركة فاعلة حقيقية لإيجاد حلول ناجعة للحد من آثارها وليس مجرد رفع الشعارات .

المبحث الثالث

دور مؤسسات التعليم العالي في الحد من الفساد الإداري والمالي

إن الدور الرئيس لمؤسسات التعليم العالي (الجامعات والمعاهد) هو رفد المجتمع بالكوادر المؤهلة (الخريجين) المزودة بالمعارف والمهارات الأساسية في مجال تخصصهم . وتقع على كليات الإدارة والإقتصاد في الجامعات العراقية (ولاسيما أقسام المحاسبة) مسؤولية إعداد محاسبين مؤهلين للولوج في سوق العمل وتلبية متطلبات المهنة ، وفي ظل التحديات الكبيرة التي تواجه مهنة المحاسبة بخاصةً الفضائح المالية التي هزت أسواق العالم برمته وما نجم عنها من تداعيات للأزمة المالية جعلت قطاع الأعمال بأسره يواجه أزمة ثقة عميقة يعزى جزء كبير منها الى الفساد الناجم عن أزمة أخلاقيات القائمين على المهنة من محاسبين ومراقبي حسابات .

من هنا فإن مؤسسات التعليم العالي مدعوة الى تقديم الحلول الناجعة في إحتواء هذه الأزمات والكشف عن حالات الفساد والحد منها من خلال منظومة مترابطة من الإجراءات يمكن إيجازها بالشكل (٤) .

شكل (٤) : المحاور الرئيسة لدور المؤسسة التعليمية في الحد من الفساد

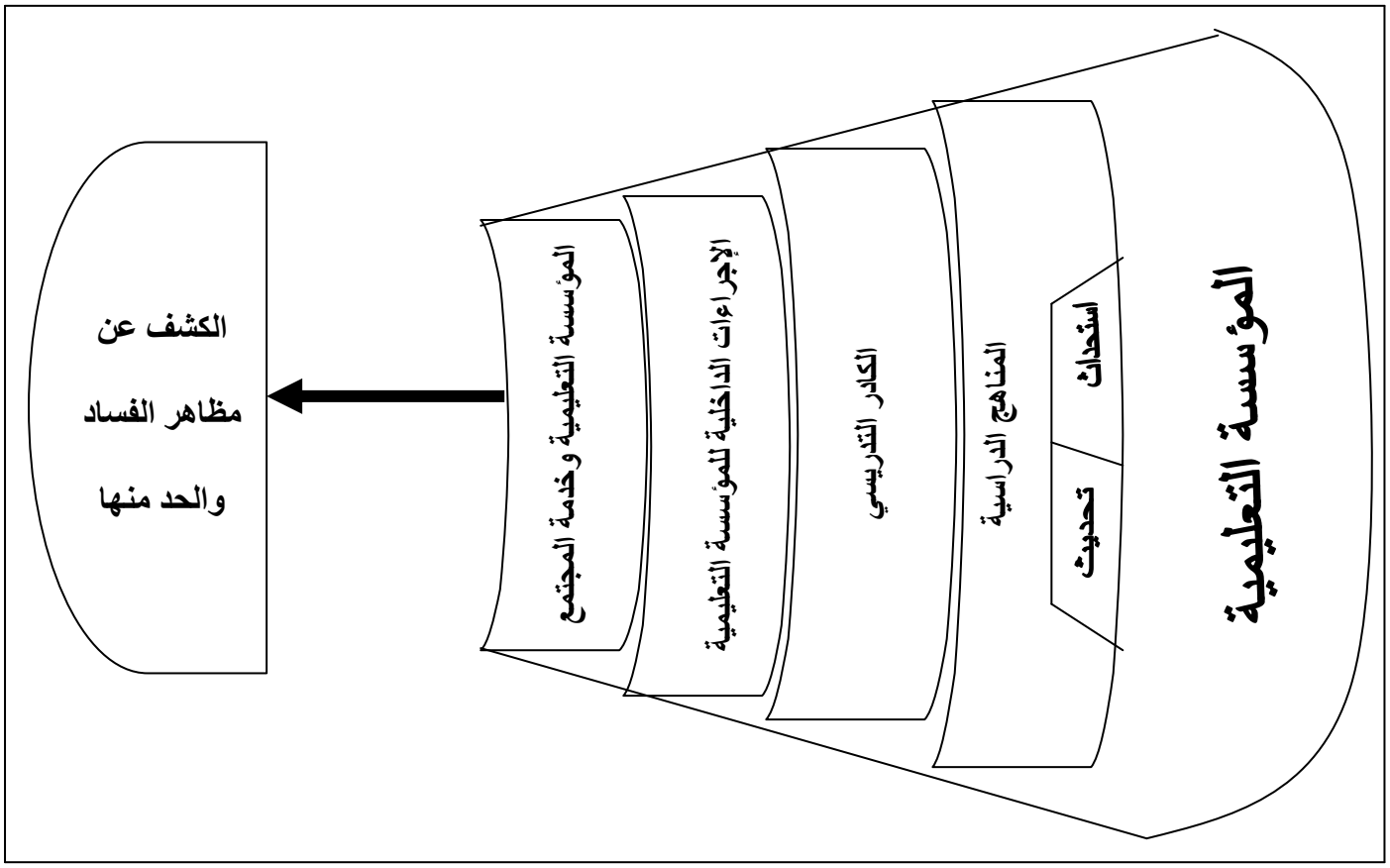

*** المصدر : إعداد الباحثتين**

وسيتم بإيجاز استعراض دور كل محور من المحاور الواردة بالشكل (٤) .

أولاً – دور المناهج الدراسية :

إن مهمة تطوير المناهج الدراسية تقع على عاتق عدة جهات (الإدارة الجامعية)، والتدريسيين وذوي الإختصاص ، وفي ظل إنتشار مظاهر الفساد في العراق في المرحلة الراهنة فإن القائمين على تطوير وتحديث المناهج مسؤولين عن إعادة النظر بالمناهج الدراسية لأقسام المحاسبة والوصول بها الى أنموذج يتكامل فيه الجانب المهني مع الأخلاقي ، إذ يفترض أن يكون للمناهج دور كبير في بث وتنمية الوعي لدى الطلبة (بخاصةً في مجال العلوم المالية والإدارية) بالمبادئ الأخلاقية وميثاق شرف المهنة في وجود رقا بة فاعلة ضد مخاطر الإنزلاق في أي شكل من أشكال الفساد .

لقد كانت هناك استجابات عالمية عديدة يمكن أن نطلق عليها (إستجابات أكاديمية) بهدف تعزيز أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق . وقد برزت هذه الإستجابات بأشكال متعددة من قبل مؤسسات تعليمية في دول عدة من : (المعتاز ، ٢٠٠٦ : ١١-١٢)

- **جامعة باركلي الأمريكية** : إنشاء مركز للمسؤولية عن أخلاقيات الأعمال .
- **جامعة وارتون الأمريكية** : أقرت في عام (٢٠٠٤) برنامجاً جديداً للدراسات العليا / الدكتوراه في الأخلاقيات والتشريعات القانونية في مجال الأعمال .
- **جامعة هارفرد الأمريكية** : إضافة مقرر إجباري عام (٢٠٠٣) عن أخلاقيات الأعمال ضمن برنامج الدراسات العليا / ماجستير إدارة الأعمال .
- **جامعة كولومبيا** : إنشاء مركز لأخلاقيات الأعمال ، وهو بم نزلة المظلة لجميع النشاطات العلمية التي تجري في كلية إدارة الأعمال بهدف إعادة إحياء تعليم الديانة النصرانية المتعلقة بالأخلاق والإدارة والسلوك الحسن كحل لمواجهة مش كلات مهنة المحاسبة .
- **المملكة المتحدة وبريطانيا** : أصدرت تقرير في (٢٠٠٥) بينت فيه أهمية تدريس الأخلاقيات في مؤسسات التعليم العالي . والتقرير بمنزلة الدليل الموجه لكل ما يتعلق بنواحي السلوك والأخلاق وتم توزيعه على جميع الجامعات البريطانية .

وفي هذا الصدد يتبادر الى الأذهان ماهو التغيير المطلوب في برامج التعليم المحاسبي الجامعي لمواجهة آفة الفساد ؟

تقترح الباحثتان أن التغيير يمكن أن يتم عبر قناتين (الإستحداث ، والتحديث) وعلى النحو الآتي :

١ - **استحداث مواد دراسية للمناهج :**

إن لكل بيئة ومجتمع مورداً ينهل منه الخطى ، ونحن اليوم بحاجة الى منهج أصيل في المحاسبة يستمد جذوره من الشريعة الإسلامية وهي صالحة لكل زمان ومكان ولكل نشاط ولكل تعامل في أي مجال ، من خلا ل توفير مناخ علمي للطلبة تدرس فيه الثقافة الإسلامية ، والتعريف بالمعايير المحاسبية والتدقيقية للمؤسسات المالية الإسلامية ، وإبراز دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي ، وتعاليم الدين الإسلامي في تحريم الفساد بأشكاله كافة....وغيرها .

إن مناهجنا الحالية ومن الصف الأول تركز على تعليم طالب المحاسبة أن التطور المحاسبي بدأ من إيطاليا وعلى يد لوكا باسيولي ، في حين يتجاهل المنهج دور أعلام المسلمين الذين سطروا المحاسبة فكراً وتطبيقاً منذ أكثر من (٩٠٠) سنة أمثال القلقشندي والنويري والغزالي والدمشقي والخوارزمي ، أي قبل باسيولي بعدة قرون (قنطقجي ، ٢٠٠٨ : ٥) . وما يعزز الحاجة الى هذه المواد الدراسية هو انتشار المصارف والمؤسسات المالية ونجاحها ، إذ يقدر عددها حالياً بأكثر من عشرة مصارف عراقية ومن دول مجاورة افتتحت لها فروعاً في السوق

العراقية وهي بح اجة الى تزويدها بالكوادر المحاسبية والتدقيقية المؤهلة لتطبيقات المحاسبة الإسلامية .

وتقترح الباحثتان أن يتم الإستحداث من خلال إضافة مواد دراسية للمنهج الحالي كمواد (الثقافة الإسلامية / الصف الأول) ، و(المحاسبة في الإسلام / الصف الثاني) ، و(المحاسبة في المصارف الإسلامية / الصف الرابع) .

إن العالم الغربي وهو يواجه أزماته عاد لينهل من مبادئ المحاسبة الإسلامية فهذا (رولان لاسكين) رئيس تحرير صحيفة (لوجورنال دفينانس) يتساءل في سلسلة مقالاته لحل الأزمة المالية العالمية "هل تأهلت وول ستريت لإعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟!! "

ومن المواد الدراسية التي نؤكد على ضرورة استحداثها أيضاً مادة (أخلاقيات المهنة) فهي باعتقادنا مادة ضرورية وملحة للطالب الجامعي اليوم . وفي دراسة سابقة أجرتها الباحثتان بينت أنه لايوجد تطابق بين مناهج التعليم المحاسبي الجامعي في العراق وبرنامج (IFAC)[1] وفلقاً للمعيارين الدوليين الصادرين عنه (IES_4, IES_2) فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة وسلوكياتها ، إذ إنها تدرس حالياً وبشكل مختصر جداً ضمن مفردات مادة التدقيق والرقابة (سعد ويعقوب ، ٢٠١٠ : ٧) .

ونود الإشارة الى أن العديد من الجامعات العربية تتضمن مناهجها الدراسية تلك المواد (سواءً كمقرر إختياري أم إجباري) والموضحة في الجدول (١) .

(١) الإتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants Committee (IFAC)

جدول (١)

المناهج الدراسية لأقسام المحاسبة في جامعات عربية مختارة (الخاصة بالإسلام والأخلاقيات)

الجامعة	المواد الدراسية ضمن المنهج	عدد الساعات المعتمدة
الكويت	• تاريخ الحضارة الإسلامية	٣
	• الثقافة الإسلامية	٣
	• الزكاة والمحاسبة الضريبية	٣
الإمارات العربية المتحدة	• فكر إسلامي	٣
	• الحضارة العربية الإسلامية	٣
	• العالم الإسلامي	٣
	• مبادئ أخلاقيات المهنة	٣
	• المحاسبة في الإسلام	٣
عجمان الإماراتية	* ثقافة إسلامية	٣
الملك فيصل	• العقيدة والأخلاق	٣
	• مدخل للثقافة الإسلامية	٣
	• النظام الإقتصادي في الإسلام	٣
	• النظام الإجتماعي والسياسي في الإسلام	٣
الملك سعود	• المدخل للثقافة الإسلامية	٢
	• الإسلام وبناء المجتمع	٢
	• النظام الإقتصادي في الإسلام	٢
	• المعاملات المالية في الفقه الإسلامي	٣
	• المحاسبة في المصارف الإسلامية	٣
	• أخلاقيات العمل والمسؤولية الإجتماعية	٣

المصدر : إعداد الباحثتين استناداً الى :

www.cba.edu.kw ,www.uaeu.ac.ae, www.kfu.edu.sa
www.ksu.edu.sa

٢- تحديث المناهج الدراسية :

إن المناهج الحالية لأقسام المحاسبة في الجامعات العراقية يغلب عليها الجانب النظري وبحاجة الى إعادة النظر بها وتحديثها والإرتقاء بها بما يعزز غرس القيم والمبادئ والسلوكيات القويمة لدى الطلبة للتنبيه بمخاطر الفساد وآثاره السلبية ، فضلاً عن الحاجة الى عرض حالا ت تطبيقية عملية للطالب بهذا المجال بهدف أن تكون المناهج(محاسبية – تعليمية – أخلاقية – مهنية) ، والجدول (٢) يوضح التحديثات المقترحة التي يمكن أن تشمل محوراً أو أكثر .

جدول (٢)

التحديثات المقترحة على المناهج الدراسية في أقسام المحاسبة بالجامعات العراقية

المحور	المواد الدراسية الحالية ضمن المحور	التحديثات المقترحة
المحاسبي	مبادئ المحاسبة ، محاسبة متوسطة ، محاسبة حكومية ، محاسبة متقدمة ، نظام محاسبي موحد ، ضريبية ، محاسبة إدارية ، نظرية محاسبية ، محاسبة متخصصة ، نظم معلومات محاسبية .	-تفعيل دور المهارات السلوكية لمجاراة متطلبات المهنة وتحديات سوق العمل -عرض حالات تطبيقية للفساد في المؤسسات المختلفة ومخاطره وإجراءات مكافحته . -بيان دور نظم المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد -التركيز على البعد الأخلاقي للمهنة .
الرقابي	التدقيق ، الرقابة المالية	- التركيز على قواعد السلوك المهني . - عرض حالات عملية للفساد سبب حدوثها القصور في أنظمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي . - إستضافة مهنيين (مراقبي حسابات) في سيمنارات للإستفادة من خبراتهم . - توضيح دور الجهات الرقابية في مجال مكافحة الفساد .
القانوني	مبادئ القانون ، القانون التجاري	- التركيز على مضامين قوانين العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد . - عرض قضايا لهيئة النزاهة والأحكام الصادرة عنها . - تعزيز المهارات لدى الطالب لطرح القضايا ومناقشتها قانونياً بدلاً من أسلوب الحفظ والتلقين .
الإداري	مبادئ الإدارة ، التسويق	- بيان الآثار السلبية للفساد الإداري بأشكاله على كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري لمؤسسات الدولة .
الإقتصادي	مبادئ الإقتصاد ، التشريع المالي	- بيان الآثار السلبية للفساد على التنمية الإقتصادية للبلد ، وأثره في الموازنة العامة للدولة ومقدار الهدر في الموارد .
الإحصائي	إحصاء ،رياضيات مالية ،بحوث عمليات	- استخدام الأساليب الكمية والنماذج الرياضية لتقدير حجم الفساد وأخطاره إحصائياً .
أخرى	حريات وديمقراطية ، حقوق الإنسان مشروع البحث	- توعية الطالب بحقوقه وواجباته ، وتعزيز قيم الديمقراطية في المجتمع العراقي المستم دة من تعاليم الشريعة الإسلامية . - تفعيل مشاريع التخرج / الصف الرابع في مجال الكشف عن الفساد ومكافحته في مؤسسات الدولة وبالتعاون والتنسيق بين الجامعة وتلك المؤسسات .

*** المصدر : إعداد الباحثتين .**

ثانياً – الكادر التدريسي :

لايقتصر دور التدريسي على مجرد إلقاء المحاضرات وإجراء الإختبارات فهو القدوة الحسنة للطلبة والمرشد التربوي القادر على زرع القيم والأخلاقيات والمبادئ والسلوكيات الحسنة في

نفوسهم ، وهو جوهر العملية التعليمية ، ويؤدي دوراً كبيراً في التوجيه الإيجابي للطلبة لتوعيتهم بآثار ظاهرة الفساد التي باتت تهدد المجتمع . ونقترح في هذا المجال الآتي :

١ -أن يكون الكادر التدريسي في الصف الأول من التدريسيين القدامى ، أصحاب الخبرة المتراكمة والأسلوب التربوي في التعامل مع الطلبة ، بخاصةً أن الطالب في الصف الأول سيترسخ في ذهنه الأ ثر الطيب لهم وحتى بعد تخرجه ، فضلاً عن قدرتهم على جعل الطالب يرغب دراسة المحاسبة وحافزاً إيجابياً له بمواصلة الدراسة .

٢ -تركيز التدريسيين في الصف الأول والثاني بالذات على غرس القيم والمبادئ الأخلاقية والتحلي بها بوصفها العلاج الناجع للوقاية من الفساد .

٣ -إعتماد معايير للنزاهة والأمانة عند تعيين أو إنتقال التدريسيين ، فلا يكفي اعتماد الشهادة والتخصص كشروط للتعيين وبخاصةً (الأستاذ الجامعي) ، وإنما مدى نزاهته وأمانته ، فإذا كان يفتقد لتلك الصفات فكيف سيكون مثلاً أعلى للطالب !!

٤ -إعادة النظر بإستمارة تقويم التدريسيين المعتمدة حالياً وتضمينها فقرات خاصة بأخلاقيات المهنة وتعطى لها أوزان ضمن التق ويم ، وفي ضوء نتائج التق ويم السنوي يتم إتخاذ الإجراءات بحق التدريسيين الذين يفتقرون لتلك الصفات وتأخير ترفيعهم أو ترقيتهم لمرتبة أعلى ، ليكون رادعاً لهم أو نقلهم لوظائف أخرى غير التدريس ، فباعتقادنا أن التدريس مهنة رفيعة المستوى لايمكن لأيٍ كان مزاولتها ، وبخلافه سنشارك في هدم العملية التعليمية وتعزيز حالات الفساد وليس العكس .

٥ -العمل على إبعاد التدريسيين عن أي تأثيرات حزبية أوطائفية أو سياسية ليتمكن من أداء واجبه بالشكل الصحيح ، فض لاً عن توفير الإسناد من الإدارة الجامعية العليا في هذا المجال .

٦ -إشراك التدريسيين بدورات عن أخلاقيات المهنة وطر ائق مكافحة الفساد بإشراف كوادر متخصصة للإفادة من خبراتهم ونقلها للطلبة .

ثالثاً – الإجراءات الداخلية للمؤسسة التعليمية :

تعد المؤسسة التعليمية إحدى الكيانات المهمة في مفاصل الدولة ، ومن أهم مضامين رسالتها التربوية غرس وتشجيع قيم النزاهة والإستقامة ورفض الفساد بأشكاله كافة . وبخلافه فإنها ستفقد مصداقيتها ولن تؤتي ثمارها المنشودة من العملية التعليمية . ونظراً للظروف الصعبة والتحديات التي يشهدها العراق فإن مؤسسات التعليم العالي تعاني من عدة أوجه للفساد تمثلت بعدة مؤشرات منها :

١ -إرتفاع نسبة الطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد (من ذوي الشهادات المزورة) .

٢- معايير القبول في الدراسة المسائية لبعض الجامعات غير موضوعية وتخضع للمحاباة أو المحسوبية ....وغيرها ، مما ترتب عليه قبول طلبة لايستحقون البكالوريوس بجدارة .

٣- بعض السلوكيات المنافية لأخلاق المهنة من بعض التدريسيين أو الإداريين .

٤- الهدر الكبير في موارد التعليم العالي نتيجة حالات فساد عند التصرف بتلك الموارد من قبل الجهات المنفذة للمشاريع .

٥- ضعف في إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي بالمؤسسة التعليمية .

٦- تولي بعض القيادات غير الكفوءة لمناصب إدارية في المؤسسة التعليمية تحت ضغوط سياسية أو حزبية .

وتأسيساً على ذلك لابد أن تعتمد المؤسسات التعليمية سبل وإجراءات للتصدي لتلك الظواهر والحد من آثارها .ويوضح الشكل (٥) الآليات المقترحة للحد من الفساد داخل المؤسسة التعليمية

شكل (٥)

الآليات المقترحة للحد من الفساد في كيان المؤسسة التعليمية

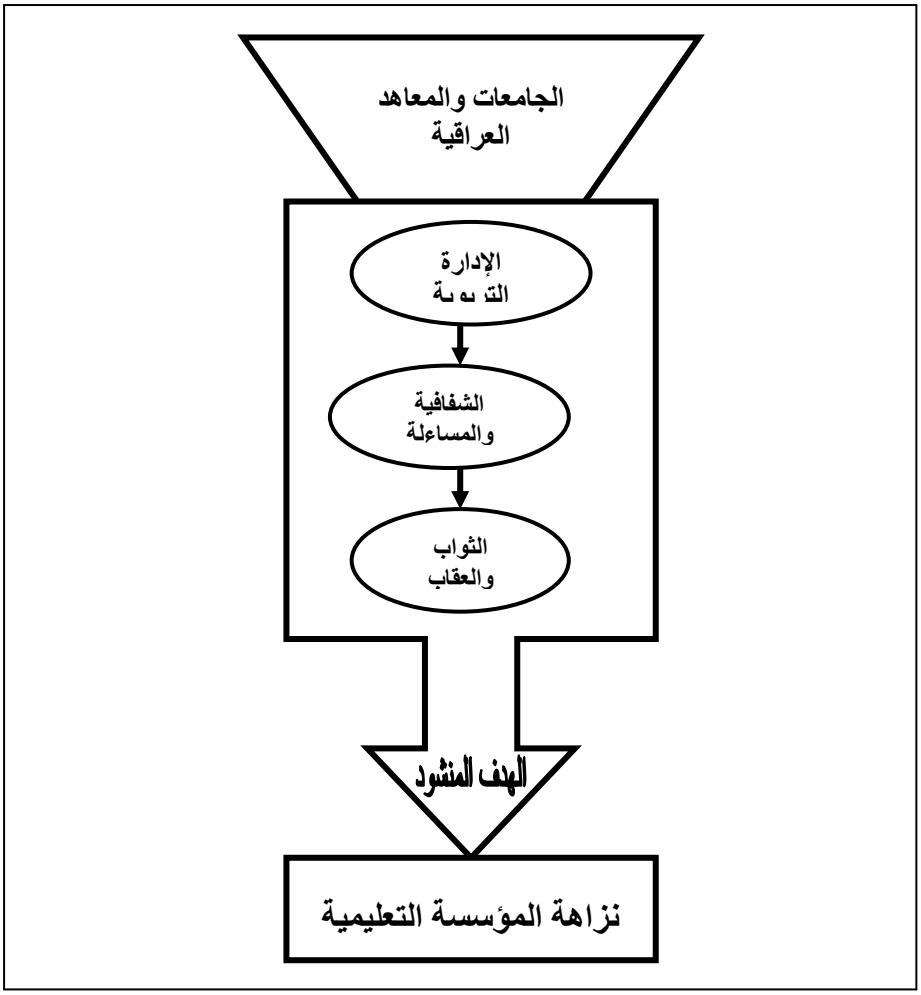

* المصدر : إعداد الباحثتين

من الشكل (٥) يتضح أننا بحاجة الى سلسلة إجراءات للوصول بالمؤسسة التعليمية الى حدود النزاهة يمكن تلخيصها بالآتي :

١ -**الإدارة التربوية الحازمة** : المطلب الأول لتفعيل آليات الحد من الفساد في المؤسسات التعليمية ، هو إختيار إدارة جامعية تربوية وحازمة ملتزمة برسالة الجامعة النزيهة وأهدافها المعلنة والتي ينبغي أن تؤسس على منظور من القيم الأخلاقية والسلوكية والمعرفية القويمة فضلاً عن الإخلاص والعدالة و اعتماد مبدأ (الرجل المناسب في المكان المناسب) ، إذ إن نجاح المؤسسات التعليمية مرتبط بنجاح قياداتها ، وكما يقال (الوحدة بآمرها) ولتحقيق ذلك على هذه الإدارة تبني سياسات عادلة ونزيهة وحيادية و على وفق معايير معلنة للجميع في جميع المجالات الإدارية والمالية والتعليمية ومنها :

أ -إعتماد العدالة في التعامل مع التدريسيين في مجال الإيفادات ، والترقيات ، والترشيح للبعثات والزمالات الدراسية .

ب -إعتماد آليات رادعة وشديدة تجاه ظاهرة (الغش الأكاديمي) من خلال الكشف المبكر عن شهادات التزوير ، ولايسمح للطالب بالدوام الا بعد صحة صدور شهادته ، والكشف عن البحوث العلمية المسروقة .

ج- إعتماد معايير موضوعية للقبول في الجامعات على مستوى البكالوريوس (الدراسة المسائية) أو الدراسات العليا ، من دون محاباة أو محسوبية لصالح فئة معينة .

د- إشغال المناصب الإدارية من قبل أشخاص تتو افر فيهم صفات الكفاءة ، والنزاهة ، الأمانة ولاسيما في الوحدات الإدارية المهمة (وحدة التسجيل ، والحسابات ، والتدقيق الداخلي ، والأفراد) قادرين على مراقبة ومحاسبة مرؤوسيهم والحد من أي حالات للفساد .

هـ- تعزيز أنظمة الرقابة من خلال تفعيل دور الرقابة والتدقيق ا لداخلي وإجراء إجتماعات دورية معهم في مجال الكشف عن الفساد ومكافحته .

و- المراقبة الجادة على مجالات التصرف بالأموال ومحاسبة المسؤولين عن أي هدر بها ولاسيما (مشاريع الإعمار والصيانة) .

٢ -**الشفافية والمسا ءلة** : لابد من تو افر الشفافية والكفاءة في استخدام المال ال عام ، إذ إن موازنة التعليم العالي تأخذ حيزاً مهماً من تخصيصات موازنة الدولة . ويقصد بالشفافية توفير المعلومات والبيانات عن أنشطة المؤسسة التعليمية وجعلها متاحة لمن يريد الإطلاع عليها من خلال نشرات شهرية أو فصلية توضح تطور مختلف المؤشرات الكمية والمالية في المؤسسة التعليمية . فالشفافية هي ليست الغاية بل أحد الوسائل الممكنة للكشف عن الفساد والأخطاء .

وتعقب الشفافية مرحلة المساءلة والأطر القانونية لها . إن ضعف آليات تطبيق القانون بحق المفسدين هو أحد أسباب تفاقم الفساد . إننا بحاجة الى تبني قانون لمكافحة الفساد خاص بمؤسسات التعليم العالي يتضمن عقوبات شديدة ورادعة بحق المفسدين وكل من يثبت تورطه أو إساءته لصرح التعليم ، وبالمقابل إعتماد مبدأ الثواب للجهود الخيرة .

ولاننسى الإشارة الى الدور الكبير الذي يؤديه مكتب المفتش العام في وزارة التعليم العالي في الكشف عن حالات الفساد والتي أثبتت نجاحاً في تقليل حالات الفساد في مؤسسات التعليم العالي مقارنةً بالمؤسسات الأخرى .

رابعاً – المؤسسة التعليمية وخدمة المجتمع :

لايقتصر دور مؤسسات التعليم العالي على تخريج الكوادر المؤهلة فقط بل تسهم بدور كبير في خدمة المجتمع ، وفي مجال بحثنا يمكن أن تس‌هم تلك المؤسسات بالحد من الفساد الإداري والمالي عبر القنوات الآتية :

١ -إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل المتخصصة بموضوع الفساد ووضع الحلول والمعالجات المناسبة .

٢ -التعاون والتنسيق مع مؤسسات الدولة و لاسيما الأجهزة الرقابية (لجنة النزاهة في مجلس النواب ، وهيئة النزاهة ، وديوان الرقابة المالية ، ومكاتب المفتش العام) وتشكيل فرق عمل من المتخصصين بها والتدريسيين في مجال مكافحة الفساد .

٣ -تشجيع البحوث العلمية والرسائل والأطاريح المتخصصة في هذا المجال .

٤ -إستضافة متخصصين في هذا المجال لإلقاء محاضرات على طلبة الجامعات والإ فادة من خبراتهم .

المبحث الرابع

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً – الإستنتاجات :

يمكن إيجاز أبرز الإستنتاجات التي تم التوصل لها بالآتي :

١ -يعد الفساد فايروس العصر بتصنيفاته وأشكاله كافة ، إنتشر بشكل كبير في مؤسسات الدولة والمجتمع العراقي ونجم عنه هدر كبير في الموارد وأثر سلباً في التنمية الإقتصادية .

٢ -بالرغم من تعدد مسببات الفساد (سياسية ، وإقتصادية ، وإجتماعية) وإختلاف تأثيرها من بيئة الى أخرى ...يبقى المسبب الرئيس هو تدني منظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات .

٣ -مؤسسات التعليم العالي هي إحدى الدعائم الأساسية في بناء صرح العراق الجديد من خلال رفدها لسوق العمل بالكوادر المؤهلة القادرة على تلبية متطلبات الإقتصاد العراقي . وتواجه

هذه المؤسسات تحديات كبيرة في التصدي لظاهرة الفساد بمختلف أشكاله سواء كان داخل المؤسسة التعليمية أم خارجها .

٤- يمكن للمؤسسات التعليمية المساهمة في الحد من الفساد الإداري والمالي من خلال عدة محاور منها إعادة النظر بالمناهج الدراسية ، الكوادر التدريسية المؤهلة ، الإجراءات الداخلية للمؤسسة في التصدي للفساد ، ودور المؤسسة التعليمية في خدمة المجتمع .

٥- أسهمت الأجهزة الرقابية المتعددة (هيئة النزاهة ، و ديوان الرقابة المالية ، ومكتب المفتش العام في وزارة التعليم العالي ، وأجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي) بدور بارز في تقليل حالات الفساد في قطاع التعليم مقارنةً بمؤسسات الدولة الأخرى ، الا إن الدعوة للإرتقاء بعمل تلك الأجهزة لاتزال قائمة لتحقيق هدف نزاهة المؤسسات التعليمية .

ثانياً – التوصيات :

في ظل النتائج التي تم التوصل لها ، يمكن تقديم التوصيات الآتية :

١- إعادة النظر بالمناهج الدراسية وللإ ختصاصات كافة ، لاسيّما مناهج التعليم المحاسبي الجامعي من خلال إستحداث مواد دراسية ركائزها أخلاقيات المهنة وتعزيز قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية لتكون مفرداتها درعاً واقياً للطلبة ضد مخاطر وآثار الفساد .

٢- إعادة النظر بضوابط ومعايير تعيين وإنتقال التدريسيين بحيث يكون معيار النزاهة والأمانة ضمن تلك المعايير ، فضلاً عن الشهادة والتخصص والكفاءة ، وإشراك التدريسيين في دورات متخصصة عن مكافحة الفساد للإفادة من خبرات المتخصصين في هذا المجال .

٣- تفعيل دور الإرشاد التربوي وتقويم الطلبة أخلاقياً وسلوكياً .

٤- تفعيل دور أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي في مؤسسات التعليم العالي ورفدهما بالكوادر المؤهلة بهدف التصدي لحالات الفساد داخل المؤسسة التعليمية .

٥- تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع في مجال الكشف عن الفساد والحد منه بعدة وسائل منها عقد المؤتمرات والندوات ، والتنسيق مع الجهات الرقابية لتشكيل فرق عمل في مجال مكافحة الفساد .

٦- نشر أي حالات فساد يتم الكشف عنها في المؤسسة التعليمية من خلال نشرات رسمية توزع على الجامعات والمعاهد لتكون رادعاً وعبرة للغير من ضعاف النفوس ، وتوزيع ملصقات على أروقة الجامعات والكليات تؤكد مضامينها على نبذ الفساد وتو عية الطالب بآثاره السلبية.

المصادر :

القرآن الكريم

أولاً – العربية :

١ – الكتب :

١– الوردي ، علي ، " دراسة في طبيعة المجتمع العراقي " ، العراق ، مطبعة العاني ، ١٩٦٥ .

٢– عبود ، سالم محمد ، " ظاهرة الفساد الإداري والمالي : دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية " ، العراق ، دار الدكتور للعلوم ، ٢٠٠٨ .

ب– **الدوريات والبحوث والنشرات والمؤتمرات :**

١– الزويني ، خديجة جمعة مطر ، " **الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة** " ،مجلة الإدارة والإقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والإقتصاد ، العدد ٧٣ ، ٢٠٠٨ .

٢– الشديدي ، مرتضى نوري ، " **الإستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق** " ، مجلة المفتش العام ، مركز البحوث والدراسات في مكتب المفتش العام لوزارة الداخلية ، العدد صفر ، السنة الأولى ، ٢٠١٠ .

٣– الطائي ، ميسر زهير ، " **دراسة تحليلية لمدى شيوع ظاهرة الفساد الإداري وبيان أسبابه في أجهزة الإدارة العامة في مدينة البيضاء** " ، مجلة البحوث الإقتصادية ، مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، ليبيا ، المجلد ١٦ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٥ .

٤– الفضيل ، محمود عبد ، " **مفهوم الفساد ومعاييره** " ، بحوث الندوة الفكرية الـتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٥– العاني ، ثائر ، " **الكلفة الإقتصادية والإجتماعية للفساد الوظيفي العراقي وإنعكاسه على المستهلك** " ، المؤتمر العلمي الثاني ، جامعة بغداد ، مركز بحوث السوق ، ٢٠٠٦ .

٦– سعد ، سلمى منصور ويعقوب ، إبتهاج إسماعيل ، " **مهنة المحاسبة في عصر المعرفة بين التأهيل الأكاديمي والعولمة** " ، بحوث المؤتمر الوطني الأول والعلمي العاشر لكلية الإدارة والإقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ .

٧– عبد الحسن ، سالم ، " **الفساد يقو ض التنمية ويشوه إقتصاد السوق** " ، القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد ١٩ ، العدد ١ ، ٢٠٠٧ .

٨– عبد الرسول ، رغد علي ، " **الفساد الإداري ودور الشفافية في معالجته** " ، المركز القومي للتخطيط والتطوير الإداري ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

٩- منظمة الشفافية الدولية ، دليل المجتمع المدني لمناصرة الإتفاقيات ، إتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ٢٠٠٣ .

ج- الرسائل والأطاريح :

١- كاظم ، بيداء تركي ، " **إدارة أخطار التزوير والإختلاس في المصارف** " ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والإقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، غير منشورة ، ١٩٩٩ .

د- الإنترنت :

١ -المعتاز ، صالح ، " **إنهيار شركة أنرون والدروس المستفادة : أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها** " ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، قسم المحاسبة ، ٢٠٠٦ .

http://www.pit.art – ell ~college labolabctua.

٢ -أبو دية ، أحمد ، " **الفساد الداء والدواء** " ، ٢٠٠٤ .

http://www.pitt-eduln roztockilabc labctory

٣ -قنطقجي ، سامر مظهر ، ، " **دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي** " ، ٢٠٠٨ .

http://www.kantakji.org_kantakji.org

٤- مناهج الجامعات العربية :

الملك فيصل http://www.kfu.ed.sa

الملك سعود http://www.ksu.ed.sa

الإمارات العربية المتحدة و عجمان الإماراتية http://www. uaeu.ac.ae

الكويت http://www.cba.edu_kw

ثانياً - الأجنبية :

Oxford, Dictionary, 7th Ed, 2006 .

شكل (٢)

تصنيفات الفساد

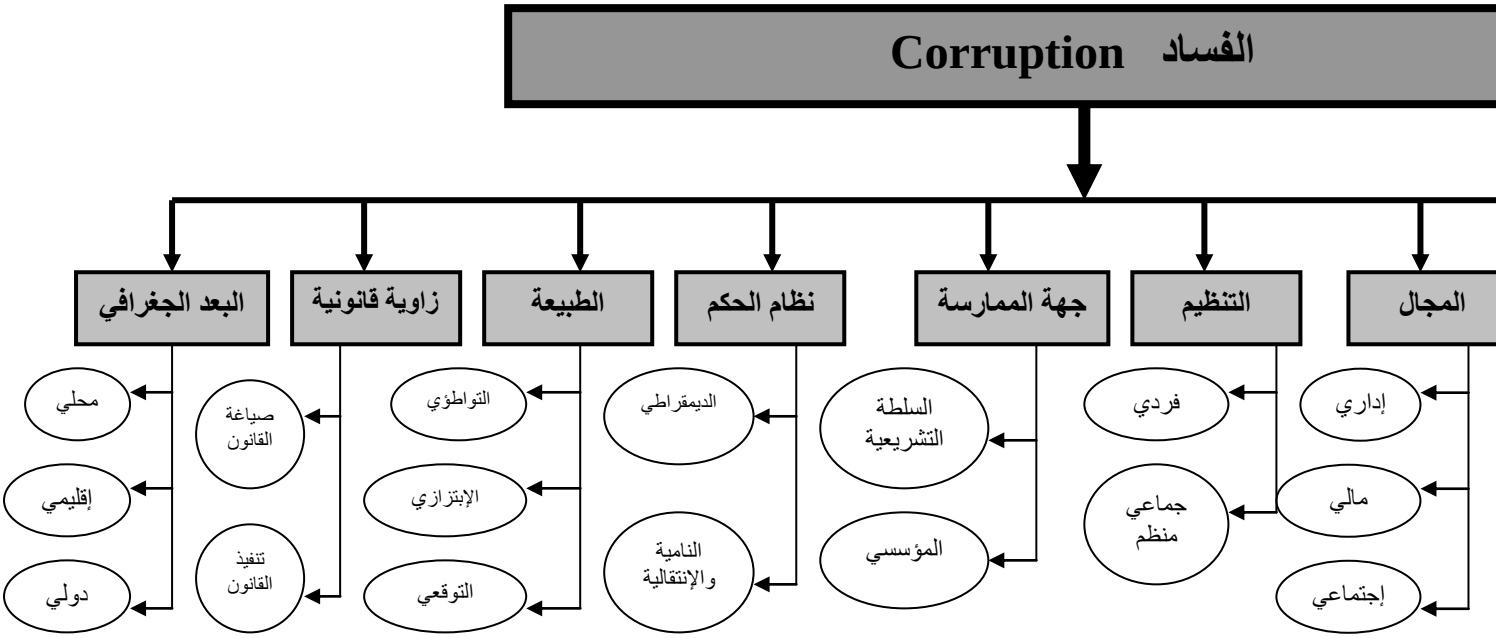

المصدر : إعداد الباحثتين